# آليات وقواعد إعمال الديمقراطية التشاركية في المملكة المغربية

# Mechanisms and rules for the implementation of participatory democracy in the Kingdom of Morocco

**رقية دهينة [1]، أسعيد مصطفى [2]**

[1] قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة محمد خيضر بسكرة (الجزائر)، dehina.rekaia@gmail.com

[2] قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة محمد خيضر بسكرة (الجزائر)، sdmoustpha@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2019/11/12 تاريخ القبول: 2019/11/19 تاريخ النشر: 2020/12/31

**ملخص:**

أفرد دستور المملكة المغربية لسنة 2011 ، جزءا غير يسير منه ، للوقوف على كيفية ضمان مشاركة المواطنين في صنع و تنفيذ القرارات بشكل ديمقراطي يستجيب لتطلعاتهم و انتظاراتهم في ظل قواعد جديدة للممارسة الديمقراطية تتيح للمواطنين إمكانية المساهمة في اتخاذ القرارات و تتبع تنفيذها عبر آليات جديدة تخول لهم إمكانية المشاركة و المساهمة إما بشكل مباشر أو عبر الفاعل المدني باعتباره فاعلا جديدا أو بالأحرى تقليديا بأدوار جديدة بحثا عن تحقيق قدر اكبر من الاشتراك المجتمعي في اتخاذ القرار و الاقتناع به في ظل أفضل مستويات الشفافية و النزاهة .

**كلمات مفتاحية:** الديمقراطية التشاركية، الدستور المغربي 2011، التنمية المحلية.

**Abstract:**

The 2011 Constitution of Morocco provides an easy part of how to ensure citizens' participation in democratic decision-making and implementation that responds to their aspirations and expectations in light of their aspirations and expectations. New rules of democratic practice that allow citizens to participate in decision-making and follow their implementation through new mechanisms that allow them to participate and contribute either directly or through the civil actor as a new actor or rather traditionally in new roles in search of greater community participation in decision-making. And its conviction in the best levels of transparency and integrity.

**Keywords:** participatory democracy, Moroccan constitution 2011, local development

**المؤلف المرسل**: رقية دهينة، **الإيميل**: dehina.rekaia@gmail.com

## 1. مقدمة:

أدى الاستقطاب السياسي الحاد بين القوى و الفاعلين في الدولة و المجتمع بعد ثورات ما يسمى ب " الربيع العربي " ، إلى توق شديد إلى الدستور ، فتوالت الإعلانات الدستورية ، أو حتى موجات الدسترة التي واكبت التحولات الكبرى التي شهدتها هذه الدول ، وقد جعلت مرجعيات الحراك الثوري ، وقوة الحضور المجتمعي التي طبعت الفعل السياسي في فورة ما بع 2011 ، صوغ الدساتير ينحو منحى الأجيال الجديدة من دساتير الحقوق و المشاركة المدنية حسب المعتقد القائل أن هياكل الحكومة المحلية عي جوهر الديمقراطية التشاركية التي يصبح المواطنون من خلالها على اتصال مباشر مع حكوماتهم المنتخبة وتتدفق السلطة من الحكومة الوطنية إلى الحكومة المحلية ، في ظل هذه الخلفية وضع الدستور المغربي الجديد (2011) قواعد جديدة للممارسة الديمقراطية تتيح للمواطنين إمكانية المساهمة في اتخاذ القرارات و تتبع تنفيذها عبر آليات جديدة تخول لهم إمكانية المشاركة و المساهمة ، أما بشكل مباشر أو عبر الفاعل المدني باعتباره فاعلا جديدا أو بالأحرى تقليديا بادوار جديدة بحثا عن تحقيق قدر اكبر من الاشتراك المجتمعي في اتخاذ القرار و الاقتناع به في ظل أفضل مستويات الشفافية و النزاهة ، وعليه خصص الدستور المغربي لسنة 2011 ، مجموعة من فصوله للحديث عن هذا المفهوم الجديد و كيفية إجراءاته و تسييره التي تتيح للمواطنين و جمعيات المجتمع المدني على السواء إمكانية المشاركة في اتخاذ القرارات و إبداء الرأي بشأن السياسات الحكومية

ومن هنا نطرح الإشكالية التالية :

**ما هو واقع الديمقراطية التشاركية في المملكة المغربية ؟ و ماهي المسالك المتخذة لتفعيلها ؟**

ستحاول هذه الدراسة الإجابة عن هذه الإشكالية من خلال الخطة التالية :

- مقاربة مفاهيمية للديمقراطية التشاركية في المغرب
- الأسس الدستورية للديمقراطية التشاركية في المملكة المغربية
- المبادئ الأساسية للديمقراطية التشاركية في المغرب
- آليات و قواعد إعمال الديمقراطية التشاركية في المملكة المغربية

## 2. مقاربة مفاهيمية للديمقراطية التشاركية في المغرب:

تنطلق مقاربة الديمقراطية التشاركية من حق المواطن في الحصول على فرصة الإخبار و الاستشارة و المشاركة في المجالس المنتخبة للجماعات المحلية و متابعة المشاريع المنجزة و المشاركة في تقييمها على المستوى المحلي ، و تقتضي هذه العمليات من مجالس المنتخبين للجماعات المحلية و متابعة المشاريع المنجزة و المشاركة في تقييمها على المستوى المحلي ، وتقتضي هذه العمليات من مجالس المنتخبين في الجماعات المحلية ، الارتقاء بثقافة الانصات و التفاعل ، واقتسام المسؤوولية و المعرفة مع المواطن ، والانفتاح على فواعل المجتمع من هيئات المجتمع المدني و القطاع الخاص ، و هي عمليات ترسي قيم التخلي السلطوي عن الاستئثار المركزي بعملية اتخاذ القرار (عبد المجيد، 2017، صفحة 76)

لقد جاءت فكرة التشاركية و ماتضفيه من امتيازات اجرائية كالتفاعلية و التفويض و المساهمة المواطنية المباشرة و التمويل و المبادرة و المشاورة و المحاسبة و المراقبة و التقييم ..، للتخلص من الخيارات البيروقراطية التي كانت سائدة على المستوى المحلي ، فأعملت بغرض عزل التعقيدات الاجرائية المعرقلة للاهداف التنموية ، وحالت دون تحقيق الحركية التي تضمن التوزيع العادل للثروة و العدالة الاجتماعية ، اضافة الى سعيها لاضفاء المزيد من الشرعية و المصداقية للقرارات المتخذة على المستوى المحلي لاسترجاع ثقة المواطنين، و في ظل مساءلة مسؤولة و رقابة مباشرة لمجلس الجماعة المحلية ، يجعل المواطن محور التنمية ، و يضمن فعالية حقيقية في السياسة التنفيذية للجماعة المحلية (عصام ، 2019-02-20)

تحاول مقاربة الديمقراطية التشاركية ان ترسم العجز الذي تفرضه العملية الانتخابية في خلق مجالس تمثيلية لا تتناسب بالضرورة و رأي الأغلبية المطلقة ، اضافة إلى حل معضلة كون المواطن مستغلا بصوته الذي أدلى به وقتيا و موسميا ، دون ان يكون له الحق في متابعة القضايا التي تمس واقعه اليومي بالنقد و المساءلة و الرقابة ، حيث تحولت حقوق المواطن السياسية الى حقوق انتخابية موسمية وليست حقوقا مستمرة و مباشرة تمكنه من نقد خيارات التدبير و التسيير المحلي عن قرب (عصام ، 2019-02-20) .

تختلف السياقات مغربيا ، فالنظام التمثيلي عانى قصورا مؤسسيا وهشاشة ثقافية بسبب عدم ترسيخ تقاليد الاقتراع العام ، الامر الذي يجعل التفكير في الديمقراطية التشاركية في هذه الحالة مطلبا موضوعيا ينبغي ان يتأطر في خانة التكامل الوظيفي الذي تعزز فيه المشاركة من منطلق التمثيل ، لا في خانة تنازع مشروعية التمثيليين المدني و السياسي

لا يجعل السياق المغربي الديمقراطية التشاركية بديلا من ديمقراطية تمثيلية غير مكتملة تجر وراءها تاريخا من الاعطاب ، بقدر ما يجعل من شكلي الديمقراطية مجتمعين بديلا مفترضا لواقع عنيد ، واقع عدم المشاركة و العزوف و عدم التسييس .

عرف الباحث المغربي يحيي بوافي الديمقراطية التشاركية بأنها : " عرض مؤسساتي للمشاركة موجهة للمواطنين ، يركز على إشراكهم بطريقة غير مباشرة في مناقشة الاختيارات الجماعية ، و تستهدف ضمان رقابة فعلية للمواطن ، و صيانة مشاركته في اتخاذ القرارات ، ضمن المجالات التي تعنيه مباشرة و تمس حياته اليومية عبر توسل ترسانة من الإجراءات العملية " (يحي ، 2009، صفحة 07)

احدث التطور السياسي المغربي التباسات كثيرة في شأن حدود العلاقة بين وظائف المجتمع المدني ووظائف الاحزاب السياسية ، كما رسخ تدبير بعض السياسات الافقية على المستوى المحلي فكرة اعتبار المقاربة التشاركية مجرد امتداد للتدبير السلطوي القائم على الاستخفاف بشرعية المنتخبين المحللين ، لكن بعد اقرار دستور 2011 الذي اقر بالديموقراطية التشاركية و المواطنة بوصفها من مقومات النظام الدستوري المغربي الذي يسمح الآن بالنبثاق المواطن .

### 3. الأسس الدستورية للديمقراطية التشاركية في المملكة المغربية :

يشكل الإعلان الدستوري الارتقاء بالاختيار الديمقراطي إلى مرتبة ثوابت الأمة الجامعة ، محطة من بين محطات أخرى في المسار الديمقراطي للتجربة المغربية ، فالديمقراطية التشاركية ،تشكل أقصى مراتب الممارسة الديمقراطية باعتبارها تهدف الى إحداث التكامل الوظيفي بين الديمقراطية التمثيلية و المشاركة الوطنية و تأسيسا على ذلك فان اعتماد هذا المفهوم في الدستور المغربي كان استجابة لسيق سياسي معين، كان له أثره على المستويين الاقليمي و الوطني (آليات الديمقراطية التشاركية بالمغرب (مجلس المستشارين)، صفحة 06)

أكد دستور 2011 ، و التوجيهات السياسية و الإستراتيجية العامة التي واكبته ، الالتزام بتطوير مسالك قانونية و مؤسساتية كفيلة بضمان تفعيل جيد و جدي للديمقراطية التشاركية بوصفها ركنا أساسيا للنظام السياسي و الاجتماعي القائم على ثوابت جامعة من الإسلام و الملكية و الوحدة الترابية و الاختيار الديمقراطي و المكتسبات في مجال الحقوق و الحريات ، وهو ما يستلزم تعميم مجالات المشاركة المواطنة و المدنية لتشمل جميع مناحي الحياة العامة ، و ما يرتبط بتدبير الشأن العام سواء على مستوى التنمية و

الشفافية ، وتكافؤ الفرص ، و العدالة الاجتماعية و حماية كرامة المواطنات و المواطنين ، والدفاع عن حرياتهم الفردية و الجماعية ، وحقوقهم الاجتماعية و الاقتصادية ، و السياسية ، و الثقافية و البيئية (الميثاق الوطني للديمقراطية التشاركية، صفحة 07)

تضمن دستور 2011 عديد المقتضيات التي تشير إلى الديمقراطية التشاركية وأهميتها في تدبير الشؤون العامة وطنيا وترابيا، باعتبارها احد ركائز النظام الدستوري للمملكة* هذا إلى جانب التأكيد على دور الجمعيات والمنظمات غير الحكومية المهتمة بالشأن العام أو مشاركة هيئات التشاور في إعداد وتفعيل وتقييم السياسات العمومية

هذا إلى جانب التأكيد على دور الجمعيات والمنظمات غير الحكومية المهتمة بالشأن العام أو مشاركة هيئات التشاور في إعداد وتفعيل وتقييم السياسات العمومية .في ذات السياق، ألزم الدستور السلطات العمومية على اتخاذ التدابير الملائمة لتوسيع و تعميم مشاركة الشباب في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية.

بالإضافة إلى ذلك تضمن الباب الثاني عشر من الدستور الخاص بالحكامة الجيدة "التنصيص على هيئات النهوض بالتنمية البشرية والمستدامة والديمقراطية التشاركية .

على الصعيد الترابي، تضمن الباب التاسع عديد المقتضيات المرتبطة بالديمقراطية التشاركية كآلية من آليات التدبير الترابي عبر الإشراك الفعال للمواطنين وجمعيات المجتمع المدني التي برز دورها التنموي بشكل ملحوظ في السنوات الأخيرة.

حيث أكد الفصل 136 على" مشاركة السكان في تدبير شؤونهم والرفع من مساهمتهم في التنمية البشرية المندمجة والمستدامة ." الأمر الذي يعد إشارة صريحة إلى أهمية دور الساكنة المحلية إلى جانب باقي الفاعلين الرسميين من دولة وجماعات ومصالح خارجية ومؤسسات عمومية في تحقيق التنمية على المستوى الترابي. الدستور لم يغفل نقطة التجسيد الفعلي لسبل مشاركة المواطنين في التدبير حيث أكد على أن مجالس الجماعات الترابية تضع آليات تشاركية للحوار والتشاور لتيسير مساهمة المواطنات والمواطنين والجمعيات في إعداد برامج التنمية وتتبعها. كما يمكنهم تقديم عرائض الهدف منها مطالبة المجلس بإدراج نقطة تدخل في اختصاصاته ضمن جدول أعماله، على أن يتم تحديد شروط تقديم العرائض بموجب قانون تنظيمي

## 4. المبادئ الأساسية للديمقراطية التشاركية في المغرب :

تتأسس الديمقراطية التشاركية على مبدأ مفاده، أن المواطنة تتعدى ممارسة الحق في التصويت من فترة إلى أخرى، وهي تعني مجموع الإجراءات التي تمكن من إشراك المواطنين والمواطنات في حياة الجماعة.

الأمر الذي يتيح لهم من جهة التمتع بحق المشاركة، ومن جهة ثانية التأثير في اتخاذ القرار على المستوى الترابي وهي بذلك مكملة للديمقراطية التمثيلية و تشكل في حد ذاتها مدرسة لتعليم ممارسة مواطنة كاملة ونشيطة مضيفة في ذات الوقت الفعالية والنجاعة فيي السياسات العمومية ، فالمقاربة التشاركية مسلسل تواصلي يمكن الأفراد و الأطراف المعنية من تحديد احتياجاتهم وأهدافهم والتزاماتهم وتؤدي إلى قرارات مركزة تأخذ بعين الاعتبار أراء وتطلعات كل المجموعات والأطراف المعنية .كما تعد احد المكونات الهامة للحكامة، فهي تهيئ الظروف والأوضاع السياسية المناسبة لتعبئة الأفراد والجماعات للمساهمة والمشاركة في الأنشطة والمشاريع الاقتصادية والاجتماعية.

بالإضافة إلى ذلك فان تنصيص الدستور على الآلية التشاركية في تدبير الشأن العام الترابي إحدى المستجدات الهامة التي تمثل قطعا مع المقاربة التقليدية للتدبير والتي تغيب المواطنين عن مهام التدبير رغم كونهم فاعلا أساسيا وفي إشراكهم ضمانة لفاعلية التدخلات والبرامج التنموية.

و في هذا الصدد اعتمد الميثاق المغربي للديمقراطية التشاركية على مجموعة من المبادئ الدستورية التي أكدت على بناء دولة ديمقراطية يسودها الحق و القانون ، مرتكزاتها المشاركة و التعددية و الحكامة الجيدة و إرساء دعائم مجتمع متضامن يتمتع فيه الجميع بالأمن و الحرية و الكرامة و المساواة ، وتكافؤ الفرص ، و الرعاية و العدالة الاجتماعية في إطار التلازم بين حقوق المواطنة وواجباتها (الميثاق الوطني للديمقراطية التشاركية، صفحة 11)

## 5. آليات و قواعد إعمال الديمقراطية التشاركية في المغرب:

يرتبط واقع الديمقراطية التشاركية في المغرب ، بوصفه ممارسة متواضعة جدا في التجربة المغربية بتقاطع ديناميتين : تتعلق الأولى بتزايد الطلب المجتمعي و المدني على المشاركة ، خصوصا على المستويات المحلية ، وتتعلق الثانية بإرهاصات النزوع التشاوري و التشاركي لبعض السياسات العمومية ، فانطلاقا من الحوار الوطني المغربي لإعداد التراب وصولا الى المبادرة الوطنية للتنمية البشرية ، لجأت السلطات العمومية كثيرا الى إطلاق مسلسلات للتشاور في شان السياسات ذات بعد افقي او قطاعي . و ربما تتضمن هندسة

بعض السياسات العمومية نفسها بعدا تشاركيا يسمح لممثلي المجتمع المدني او المواطنين المحليين بالمساهمة في تحديد أولويات التنمية و خياراتها ن ولاسيما في المجالات الاجتماعية (حسن، 2016)

يدخل اختيار توظيف مقاربة الديمقراطية التشاركية وإدماجها في صياغة السياسة العامة المحلية في سياق وإطار عملية اختيار البديل العقلاني للقرارات الإدارية التي تتخذها مجالس الجماعات المحلية على الصعيد المحلي لتسيير شؤون المدينة وتحريك عجلة التنمية التي تتماشى ومطالب الساكنة، وتعني عملية اتخاذ القرار المفاضلة بين البدائل والحلول المتاحة بوصفها أنسب الخيارات الملغية للمشكلة المعيقة للحركية التنمويّ (حيث يكون اختيار البديل الأفضل لحلّ مشكلة عامة وتحتاج هذه العملية إلى تشخيص دقيق للمشكلة وأسبابها، حتى يصبح بالإمكان وضع أجندة مأمورية الجماعة المحلية التي تراهن عليها الجماعة لتحويل الخطط والسياسات إلى قرارات إدارية تنجم عنها وظائف وأدوار وعمليات تنفيذية فعالة في الميدان، تفسح المجال لمشاركة الفواعل غير الرسمية التي لم يكن ممكنا مشاركتها سابقا.

يندرج التخطيط لتدبير الشأن المحلي في المملكة المغربية، ضمن مسلسل الإصلاحات الرامية إلى تطوير نظام اللامركزية الترابية، الذي يتيح للجماعة المحلية أن تبقى على تواصل مع المجتمع المحلي وأن تضمن عدم فقدان الاتصال بالحياة اليومية للمواطن، وتمكّن السكان من توحيد إرادتهم ومطالبهم تجاه حاجاتهم إلى تجسيد مشاريع تخدم مطالبهم، وتشجّعهم على مراقبة وتتبّع كيفيات تدبير الشأن المحليّ من منطلق حقّهم في الإطلاع وبكل شفافية على القرارات الإدارية والصفقات العمومية والعقود والاتفاقيات التي تبرمها السلطة المحلية، وأن تحاسب المجلس المنتخب للجماعة المحلية خصوصا حول مدى تحقيق النجاح التنموي، وتحقيق مبادئ العدالة الاجتماعية والإنصاف، وتخفيض مشاعر الإقصاء والتهميش وعدم التشاور مع المواطن وهيئات المجتمع المدني والقطاع الخاص (عصام ، 2019-02-20، صفحة 15)

**و تتحقق المشاركة المدنية عبر أربع آليات :**

- المرافعة من أجل إيصال مطالب المواطنات و المواطنين وإسماع صوتهم للمؤسسات المنتخبة و السلطات العمومية محليا و إقليميا ،و جهويا ووطنيا
- الاتفاق المتعاقد بشأنه ، وهو التزام مكتوب للتعاون و التضامن مبني على التراضي خاضع لمجموعة من المداخل العملية ( الثقة المدنية ، العمل على تجاوز معوقات تنافر المصالح ، و تباعد الأهداف و التطلعات بين المؤسسات العمومية و مكونات المجتمع المدني ..)

- العضوية في هيئات الحكامة ، بشكل يمكن المجتمع المدني من المشاركة في جميع مراحل إعداد القرار العمومي و اتخاذه و تقييمه و تنفيذه و تقاسم المسؤولية مع مختلف هيئات و مصالح الدولة في إطار من التضامن و التعاون .
- المساءلة المدنية للمؤسسات العمومية ، من مجالس منتخبة وسلطة عمومية وفق منهجية وقواعد تتأسس على تغليب المصلحة العامة و الشفافية و ربط المسؤولية بالمحاسبة .

أما بالنسبة لمستويات مشاركة الفاعل المدني في مسار اتخاذ القرار العمومي يقرر الميثاق أربع مستويات في مسار صياغة و اتخاذ القرارات و السياسات العمومية للمشاركة المدنية :الإخبار ، الاستشارة، الحوار و التشاور ، الشراكة و تقاسم المسؤولية (الميثاق الوطني للديمقراطية التشاركية، صفحة 27)

## 6. الخاتمة:

ختاما نستنتج ما يلي:

- أنّ اعتماد مقاربة الديمقراطية التشاركية تأكيد على حقّ المواطن في الحصول على فرصة الإخبار والاستشارة والمشاركة في المجالس المنتخبة للمجالس المحلية ومتابعة المشاريع المنجزة والمشاركة في تقييمها، وتقتضي هذه العمليات من مجالس المنتخبين في الجماعات المحلية، الارتقاء بثقافة الإنصات والتفاعل، واقتسام المسؤولية والمعرفة مع المواطن، والانفتاح على فواعل المجتمع من المجتمع المدني والقطاع الخاص.
- أنّ اعتماد مقاربة الديمقراطية التشاركية جاء بغرض عزل التعقيدات الإجرائية المعرقلة للأهداف التنموية، وحالت دون تحقيق الحركية التي تضمن التوزيع العادل للثروة والعدالة الاجتماعية.
- توظيف مقاربة الديمقراطية التشاركية وإدماجها في صياغة السياسة العامة المحلية هو بغرض دعم اختيار البدائل العقلانية للقرارات الإدارية التي تتخذها مجالس الجماعات المحلية على الصعيد المحلي لتسيير شؤون المدينة وتحريك عجلة التنمية التي تتماشى ومطالب الساكنة.
- المجتمع المدني هو فاعل أساسي للنهوض بالأعمال الاجتماعية المحلية وتأكيد الفاعلية السياسية للمواطن، خصوصا بعد أن تأكد دوره في معرفة حاجيات ومتطلبات المجتمع المحلي.

- القطاع الخاص هو فاعل يرجى من إدماجه خلق فرص حقيقية لتدبير المرافق المحلية عن طريق عقد الاتفاقيات التي تسهّل الشراكة والتعاون الشرعي وخلق أنماط من (الاقتصاد المختلط، التدبير المفوض، عقود الامتياز)
- يضمن تطبيق الديمقراطية التشاركية مساهمة ومشاركة المواطنين في عملية اتخاذ القرارات التي تتعلق بشؤونهم العامة.
- من بين أهم آليات تفعيل هذه المشاركة تعزيز دور تنظيمات المجتمع المدني في تبني وطرح انشغالات المواطن والمساهمة في سن القوانين المؤطرة لحياتهم ورسم السياسات العامة والوقوف على مدى تجسيدها ميدانيا.
- نص الدستور المغربي 2011 على إصلاحات سياسية التي صادق عليها الشعب المغربي بالأغلبية ، ومن بين ما جاءت به هذا الدستور : تعزيز مكانة المجتمع المدني و دسترتها ، حيث نص في الفصل الثاني عشر على أن " : تساهم الجمعيات المهتمة بقضايا الشأن العام ، والمنظمات غير الحكومية ، في إطار الديمقراطية التشاركية ، في إعداد قرارات ومشاريع لدى المؤسسات المنتخبة والسلطات العمومية ، وكذا في تفعيلها وتقييمها "

## قائمة المراجع:


.(s.d.)الميثاق الوطني للديمقراطية التشاركية .المغرب.

.(s.d.)آليات الديمقراطية التشاركية بالمغرب (مجلس المستشارين) .المغرب: مركز الدراسات و البحوث في الشؤون البرلمانية.

حسن, ط .(2016) .دستورانية ما بعد انفجارات 2011 قراءات في تجارب المغرب و تونس و مصر .بيروت: المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات.

عبد المجيد, ر ,2017) .جانفي .(الديمقراطية الرقمية كآلية لتفعيل الديمقراطية التشاركية (حالة الجزائر) .دفاتر السياسة و القانون .p. 76 ,

عصام , ب .(20-02-2019) .ادما مقاربة ادمقراطية التشاركية في تدبير الشأن المحلي –حالة الجزائر و المغرب .–

يحي , ب .(03 09 ,2009) .جدوى الديمقراطية في المغرب اليوم ... في ظل غياب الأحزاب .العرب الأسبوعي .p ,
07.